

## الفصل الثامن

# توزيع الإنتاج في النظام الاشتراكي

### قانونية الانتاج في النظام الاشتراكي

إذن فترة بناء الإشتراكية في الاتحاد السوفيتي وباقي البلدان الاشتراكية كانت مناسبة للظهور الواضح كل الوضوح لقانونية توزيع الانتاج الاشتراكي . وهنا بالإمكان التفريق بين نوعين أساسيين من هذه القانونية . أحد هذين النوعين يحمل طابعاً عرضياً ويعود بالجوهر الى ضرورة تصفية الخصائص السلبية لتوزيع الانتاج والتي برزت في ظل النظام الرأسمالي وهي حالياً على طرفي نقيض مع جوهر الاشتراكية . وإلى مثل هذه القانونية تنتسب مثلاً عملية تصفية القانون الفعلي لعدم تساوي الشعوب ، وكذلك عملية تصفية الوضع الاحتكاري لبعض الأقاليم والمراكز الصناعية ، وأيضاً عملية تصفية الانفصام غير المبرر اقتصادياً فيما بين أماكن استخراج الخامات ومناطق تصنيعها الخ . . . أما النوع الآخر فهي قوانين توزيع الانتاج ذات الفعل المستمر على كل مراحل تطور عملية بناء المجتمع الاشتراكي . والقوانين الأساسية ، في البلدان والأقاليم الاشتراكية ، لهذا النوع هي تطوّر وتوزع المنتجات فيما بين الأقاليم وبالنسب التي تؤمن انتاج الخيرات المادية بأكثر ما يكون من الكمية وبأرفع ما يكون من النوعية مع أقل ما يكون من نفقات عمل الانتاج الاجتماعي . وقد أشار الى هذه القانونية ف. إ. لينين في كتيبه « برنامج العمل العلمي والتكنيكي » عندما تحدّث عن أقل ما يمكن من ضياع في العمل في الانتقال من مرحلة انتاج الى أخرى وحتى الحصول على المنتج النهائي .

وأحد أهم قوانين الجغرافية الاقتصادية هو توزيع العمل في البلاد ، كأحد أهم أشكال قسمة العمل الاجتماعي . وتدرس الجغرافية الاقتصادية أيضاً العلاقات الاقتصادية داخل الأقاليم وفيما بين الأقاليم وفيما بين البلدان . وتعتبر قسمة العمل الدولية فيما بين مجموعة البلدان الاشتراكية ( مجلس التعاضد الاقتصادي بشكل خاص ) أرفع أشكال توزيع العمل في البلاد . وهنا لكل بلد من البلدان الاشتراكية

تخصّصه في الانتاج ، ومع ذلك فكل منها يتطوّر كجزء من مجمع اقتصادي موحد كبير بالطبع .

وإن الفعل الدائم للقانونية الاشتراكية لتوزيع الانتاج يؤدي الى تصفية الفوارق في مستوى التطور الاقتصادي لمختلف البلدان والأقاليم .

- وعلى أساس توزيع العمل في كل بلد على حدة تجري عملية نشوء الأقاليم أو المناطق أو الوحدات الاقتصادية ، أحد أهم قوانين الجغرافية الاقتصادية . فالجغرافية الاقتصادية تجمع بين البحث الافرادي المستقل للمناطق الجغرافية ، حيث الصناعة والنقل وقسم الثروة النباتية وقسم الثروة الحيوانية الخ . . . وبين إظهار القانونية العامة العائدة لتطورها . إن عملية تشكيل وتطوير المناطق الاقتصادية وكذلك الأقاليم الصناعية والزراعية لا تتم بشكل منعزل ، بل كجزء من عملية واحدة لقسمة العمل في البلاد وتوزيع قوى الانتاج عليها . ولذلك فالجغرافية الاقتصادية تبحث هذه الأقاليم أو المناطق وكذلك المراكز والأطراف الاقتصادية كنظام موحد لتكريب أو هيكلية الاقتصاد الوطني في البلاد .

وتستعمل الجغرافية الاقتصادية مختلف المؤشرات الاقتصادية لمعرفة وتحديد كمية التوفير الحاصل في العمل الاجتماعي المبذول في مختلف احتمالات توزيع الانتاج . وإحدى هذه المؤشرات المعبرة عن كمية العمل الاجتماعي المبذول ، والبعيدة عن الدقة ، هي كلفة الانتاج الكاملة للسلعة في مكان استهلاكها ، والتي يدخل فيها مختلف مصاريف نقل السلعة الى مكان استهلاكها . والاختلاف في حجم كلفة الانتاج بين مختلف الأماكن الجغرافية يتوقف على العديد من الظروف ، منها حجم ونوعية وتوزيع المواد الأولية في الطبيعة ، الوضع الجغرافي ، ظروف النقل ، تمركز وتشتت الانتاج ، التخصص ، التعاونيات ، الانتاج المتداخل المسلسل ، ظروف معيشة السكان ، درجة الإفادة من الأقليم وغيرها . ونظراً للأهمية الكبيرة لمصاريف النقل ، التي تشكّل في معظم الأحيان قسماً لا بأس به من كلفة الانتاج الكاملة ، نظراً لذلك من الضروري ، عند توزيع مصانع مختلف قطاعات الاقتصاد ، إجراء الحساب الدقيق لعامل النقل ، وعلى توقف حاجة مختلف القطاعات للنقل ، قدر الامكان عندها تقريب المصنع اما الى إقليم انتاج الخامات الرئيسية أو إلى مصدر الوقود أو الطاقة الكهربائية أو الى أماكن استهلاك السلع المنتجة الخ . .

وهنا فالمؤشر الأهم والمعبر عن خاصية التوزيع الأكثر ما يكون عقلانية للانتاج ، هو مؤشر عائد أو مردود رأس المال الموظف .

وبالإمكان دراسة توزيع انتاج أي بلد كان من مختلف الزوايا أو الوجوه :

أ - القانونية العامة لتوزيع الانتاج والسكان مع بعضها البعض .

ب - توزيع بعض القطاعات .

ج - تشكيل وتطوير أقاليم أو وحدات اقتصادية ضمن بعض الحدود الجغرافية .

وهذه الحالات كلها تدرسها الجغرافية الاقتصادية دون أن تعطي إحداها أهمية تزيد على الأخرى . وتوزع الانتاج يقصد به دائماً توزيع قطاعات انتاج معينة ملموسة وضمها الى بعضها البعض . هذا وظهور وتشكيل الأقاليم الاقتصادية وثيق الارتباط بتطور وتوزيع قطاعي الصناعة والزراعة .

فدراسة بعض البلدان والأقاليم تشكل إحدى أهم أجزاء الجغرافية الاقتصادية . فعلى أساس المواد والمعطيات الفعلية المتجمعة والمشغولة عبر البلاد ومقاطعها ، تدرس الجغرافية الاقتصادية خاصة ظهور القانونية العامة ( القوانين العامة ) لتطور وتوزع الانتاج في كل بلد على حدة وكل مقاطعة على حدة . فلبعض قطاعات الاقتصاد الوطني ( الصناعة ، الزراعة ، النقل ، الخ . . ) خاصيتها ، قوانينها الخاصة لتوزع الانتاج والمتوقفة على خصائص قواعدها الخامية والطاقة وعلى التكنولوجيا ومستوى تمركز الانتاج وعلى متطلبات بعض القطاعات وبشكل خاص الزراعة وعلى الظروف الطبيعية وظروف النقل وغيرها . وعند دراسة هذه الخصائص تستعمل الجغرافية الاقتصادية أبحاث الاقتصاد القطاعي .

فالجغرافية الاقتصادية للبلدان الاشتراكية ، مستعينة بالمبدأ التاريخي ، لا تضع نفسها في حدود عملية تفسير الحالة القائمة ، إنما تتضمن أيضاً في ذاتها العملية المستقبلية ، ممكنة نفسها من المشاركة النشيطة في وضع جغرافية الاقتصاد العقلانية .

وبشكل مباشر موضوعي ملموس ، ومفصل الى حد ما ، تتلخص قانونية توزيع الانتاج الاشتراكي بالنقاط الست التالية ، التي تتوافق مع القوانين الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية ، والتي تبدو ، بالنسبة للتوزيع الجغرافي للانتاج ؛ كقوانين توزع قوى الانتاج . لذلك لا بد ، قبل استعراض القوانين الاقتصادية الست الرئيسية للاشتراكية هذه من تمهيد صغير يتناول صفة هذه القوانين .

### الصفة الموضوعية لقوانين توزع الانتاج الاشتراكي

إن معرفة هذه القوانين الموضوعية ، والتي أشرنا إليها آنفاً دون شروح وتفصيل ، والتي لا تعمل بشكل آلي ، تسمح للمجتمع الاشتراكي بوضع وتنفيذ هذا أو ذاك من المبادئ أو المهمات الاقتصادية .

وإذا ما كانت مبادئ الاقتصاد الوطني ، بما فيها توزيع الانتاج الاشتراكي ، نتيجة مفهوم خاطيء ومشوه للقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، عندها تكون هذه المبادئ غير صحيحة أو مغلوطة ، وكل محاولة للأخذ بها وتطبيقها لا بد أن

تؤدي ، عاجلاً أم آجلاً ، إلى جعلها تتناقض مع حاجات وشروط الواقع الموضوعي .  
وبالعكس تطبيق المبادئ المعبرة ، والعاكسة بصدق لهذه الحاجات والشروط والقوانين  
الموضوعية للتطور الاجتماعي ، فإنها ضمان لنجاح النشاط العملي للناس .

كما تنبغي الإشارة الى أن المبادئ الاقتصادية ذات صفة تاريخية ، وبالتالي فهي  
مرحلية ولا يجوز تجميدها وكذلك نقلها بشكل آلي من بلد لآخر في عملية بناء  
الاشتراكية .

وغالباً ما تجد مبادئ السياسة الاقتصادية انعكاساتها في توزيع الانتاج  
الاشتراكي ، كمبدأ تقوية امكانيات الدفاع لدى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفييتية ، والذي يوجب لا مركزية الانتاج الصناعي وإقامة الوحدات الاقتصادية  
القادرة على العمل ، عند الإِضْرورية ، بالحد الأدنى من العلاقات الخارجية . وكذلك  
مبدأ البناء في الأطراف للمحطات الكبيرة للطاقة الحرارية ، الذي يسمح بالتواتر  
السريعة لزيادة امكانيات الطاقة ، وبالتالي يسمح بإمكانية ربح الوقت في المباراة  
الاقتصادية مع الرأسمالية .

وهذه المبادئ وغيرها ، التي يسترشد بها المجتمع الاشتراكي لتوزيع الانتاج ،  
تشكل الضمان لوتائر النمو السريعة وتقدم الامكانيات الكبيرة للمباراة الاقتصادية مع  
البلدان الرأسمالية ، كما تسمح بالتعاون المتين والحميم مع البلدان الاشتراكية والدول  
الفتية الحديثة الاستقلال ، التي ولجت طريق التطور المستقل .

لكن لا بد من التنبيه هنا الى عدم الخلط بين القوانين الموضوعية والمبادئ لتوزيع  
الانتاج ، والذي يعتبر غلطاً كبيراً . فقوانين توزيع الانتاج هي مجموعة قوانين موجودة  
بشكل موضوعي وحالما تكتشف يستعملها المجتمع في نشاطه العملي ، في ظروف بناء  
الاشتراكية والشيوعية . أما مبادئ توزيع الانتاج فهي فرضيات ذات سند علمي  
يستوحيها المجتمع في تنفيذ السياسة الاقتصادية . وهذه المبادئ تشكل انعكاساً  
لقوانين توزيع قوى الانتاج ، لكن ليس بإمكانها أن تحل محلها (٣٣) .

إذن لمر هذه القوانين الاقتصادية الستة الرئيسية للانتاج الاشتراكي أو قوانين  
توزيع قوى الانتاج كما ذكرنا آنفاً (٣٤) .

### قوانين توزيع الانتاج في النظام الاشتراكي

أولاً : التوزيع الجغرافي المتناغم للانتاج وبشكل رئيسي الانتاج الثقيل

الواقع أن قوانين توزيع الانتاج الاشتراكي مترابطة فيما بينها . وبالتالي فتجسيد  
أحدها يساعد البقية على الظهور وبالشكل الأكمل ما يكون .

لذلك فالحزب الشيوعي والحكومة السوفييتية يستعملان ، في صالح المجتمع ،

القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، وذلك بتجسيد النسب المثلى لتطور الاقتصاد الاشتراكي ، سواء أكان حسب القطاعات أو حسب المناطق الادارية . وهذه النسب ، سيما حسب القطاعات الاقتصادية ، والتي يعمل على استمراريتها ، تؤدي ، كما قال لينين ، الى نظام اقتصاد اشتراكي وتؤمن التوزيع الجغرافي المرضي للانتاج ، مما يسمح بالوفر الأقصى للعمل الاجتماعي المبذول والاسراع أيضاً بعملية اعادة الانتاج .

وقد كتب أنجلز بهذا الصدد ما يلي : « فقط المجتمع الذي يفصل قوى الانتاج فيه بشكل متداخل متناغم ، حسب خطوط عريضة لخطة موحدة ، فقط هكذا مجتمع بإمكانه أن يسمح للصناعة بأن تقام عبر البلاد بكاملها ، مع التوزيع الأنسب ما يكون لتطورها بحد ذاته والحفاظ أو التطور أيضاً للعناصر الأخرى من الانتاج »<sup>(١)</sup> .

ويقصد أنجلز « بالعناصر الأخرى من الانتاج » مصالحي الانتاج الزراعي والصحة العامة ، المفترض أخذهما بعين الاعتبار عند إقامة صناعة ما .

كما ركّز أنجلز بشكل خاص على العلاقة بين توزيع الانتاج ومسألة القضاء على التناقض بين المدينة والريف . فقد رأى في هذه العلاقة ليس مجرد ضرورة اجتماعية واقتصادية إنما حاجة ماسة للحفاظ على البيئة وتأمين الصحة العامة . وقد ورد في مؤلفه « انتي، دوهرنغ » بهذا الصدد « فقط بالانصهار فيما بين المدينة والريف بالإمكان القضاء على التلوث التسميمي الحالي للهواء والماء والأرض . . . »<sup>(٢)</sup> .

وفي مكان آخر يضيف أنه يجب « التوزيع الأكثر ما يكون مساواة للصناعة الثقيلة عبر البلاد بكاملها »<sup>(٣)</sup> كما تزول الفروقات بين المدينة والريف . وهذا أمر يتطلب ، حسب رأيه « الكثير من الوقت والجهد »<sup>(٤)</sup> .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتي كمثل ، فإن التوزيع المتناغم للانتاج يجري ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما أمكن ، الخصائص الطبيعية والاقتصادية والتاريخية وغيرها للمناطق المختلفة . . . وهذا يشجع على الإفادة الفعلية من المصادر الطبيعية للاتحاد السوفييتي ، سيما المناطق الشرقية منه ، حيث تتمركز مخزونات ضخمة ، قابلة للاستثمار ، من وجهة النظر الاقتصادية .

وبهذا الصدد ينبّه لينين ، في المؤتمر الثامن للحزب ( سنة ١٩١٩ ) بمناسبة

F. Engels. Anti-Duhring. Editions Sociales, Paris 1956, p. 335 (Engels, Anti -Dühring. p. (١)

( فيها بعد )

F. Engels. Anti-Dühring, p. 335 (٢)

Ibidem p. 336 (٣)

Ibid p. 336 (٤)

الحديث عن المهمات المتوجب حلّها لتطور الدولة السوفيتية ، ينبّه قائلاً : « إنه لغلط كبير الإكتفاء بمجرد النقل السهل للقرارات ، حسب أنموذج جاهز لكل مناطق روسيا . إنه لغلط كبير أن يأخذ الشيوعيون البولشفيك والمناضلون في سوفيات أو قراينيا ومنطقة السون بتطبيق هذه القرارات الجاهزة بمجملها ومن دون تمييز على المناطق الأخرى »<sup>(٥)</sup> .

إن التوزع المتناغم للإنتاج الصناعي يحول دون حاجة مختلف حقول الاقتصاد الوطني الى سلع صناعية هامة يحصل عليها من مناطق أخرى في الاتحاد السوفيتي . وذلك بفضل قيام القاعدات الاقتصادية الوطنية للصناعة الثقيلة في المناطق الجديدة والتطور المتعدد الجوانب ، وبشكل مجمعي ، للوحدات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي .

وبذلك فالتوزع المتناغم للإنتاج الصناعي وكذلك الزراعي يؤدي الى تساوي مستويات التطور الاقتصادي لمختلف الجمهوريات والمناطق في الاتحاد السوفيتي والى القضاء على الفوارق النوعية المميزة فيما بين المدن والأرياف .

وقد ورد بهذا الصدد في مقررات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ( سنة ١٩٦١ ) ما يلي : « ان عملية بناء الشيوعية توجب دائماً التوزيع ، الأكثر ما يكون عقلانية ، للصناعة ، بغية الوفر في العمل الاجتماعي المبذول وتأمين التطور المتناغم لمختلف المناطق وتأمين تخصصها الاقتصادي ، وكذلك الحيلولة دون التضخم السكاني في المدن . كما أن عملية بناء الشيوعية هذه تساعد على محو الفروقات الأساسية المتبقية بين المدن والأرياف وتساهم بمساواة مستويات التطور الاقتصادي الحاصل في مختلف المناطق في البلاد »<sup>(٦)</sup> .

ثانياً : تقريب الإنتاج من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة أو مراكز الاستهلاك

من المستحيل التوزيع الجغرافي المتناغم للإنتاج والتنظيم العقلاني للاقتصاد الوطني ، بمعنى التوزيع الجغرافي المبرر اقتصادياً ، من دون الإنتاج على أساس القرب من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة أو مراكز الاستهلاك . وهذا أحد أهم قوانين الاشتراكية .

وقد أشار الى ذلك أنجلز في مؤلفه « انتي دوهرنغ » ، عندما تحدث عن تطور

V. Lénine, Œuvres, Paris-Moscou, t 29, p. 156 (٥)

Programme du Parti communiste de l'Union Soviétique, Editions en langues Etrangères, Mos- cou 1961, p. 82 (٦)

الصناعة المستقل ، نسبياً ، عن مصادر المواد الأولية في النظام الرأسمالي وعن كيف أن تخلص « المجتمع المتحرر من معيقات الانتاج الرأسمالي يمكنه من أن يذهب الى أبعد من ذلك »<sup>(٧)</sup> . وذلك بتكوين قوة انتاج جديدة في شخص المنتجين أنفسهم والمتطورين للغاية ؛ بحيث يعوّض « ونسبة كبيرة نقل المواد الأولية أو المحروقات المستخرجة من مسافات بعيدة »<sup>(٨)</sup> ، على اعتبار أن نقل المواد الأولية والمحروقات أسهل القيام به من نقل المهندسين والعلماء ومراكز البحوث إلى الأقاليم الصناعية .

كما أشار الى ذلك لينين ، في كتيبه « خطة العمل العلمي والتكنيكي » ، مشيراً الى الوفرة في العمل من مرحلة الى أخرى في عملية الانتاج وصولاً الى المنتج النهائي . وهذا أيضاً ما سماه كالا سوفسكي في كتابه<sup>(٩)</sup> بالدورة « الطاقة - الانتاج » .

فإقامة المؤسسات بالقرب من مصادر المواد الأولية والمحروقات والطاقة يشجع على إنعاش وإعادة تقييم المناطق الجديدة والفنية بالمواد الأولية الطبيعية والإفادة منها . أما تقريب الانتاج من مناطق الاستهلاك فإنه يسمح بالحد وحتى الإستغناء عن المسافات الطويلة ، وهذا أمر مهم ، إذ يؤدي الى خفض نفقات العمل عند كل مرحلة انتاج ، وبالتالي يؤدي الى رفع فاعلية الانتاج والحصول على الزيادة في انتاجية العمل الاجتماعي .

وفي ممارسة التخطيط الاشتراكي ، فإن توزيع المؤسسات الصناعية على المناطق الاقتصادية يجري بناء على الحسابات المموسمة بالنسبة لزيادة الإنتاج ، وكذلك الاستهلاك ، وبالنسبة للعلاقة بين صناعة الاستخراج وصناعة التحويل ، وبالنسبة لحصة كل من الصناعة والزراعة . وعند الاختيار للمنطقة الاقتصادية ، التي ستقام عليها هذه الوحدة الصناعية أو تلك ، لا بد من الأخذ بالحسبان وجود وتوزيع المؤسسات القائمة من الفرع المنوي إقامته في المنطقة المعنية ، وكذلك تخصص هذه المنطقة والتعاون فيما بين مؤسساتها ، وأيضاً اليد العاملة المتوفرة ، والمناطق المتاخمة لاستهلاك منتجات المؤسسة المنوي بناؤها وحجمها . فتوزيع المؤسسات هنا يجري ، مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنيكي والتزواج المتوقع للانتاج فيه ، بغية الاستعمال الأكثر ما يكون عقلانية للمصادر الأولية ، والإستثمار الفاعل للمواد الأولية ، والانتاج الأرخص ما يكون .

إذن فحسب قوانين ومبادئ توزيع الانتاج الاشتراكي ، فالتحديد للمنطقة الاقتصادية ، حيث ستقام هذه أو تلك من المؤسسات ، يجري وفقاً لتائج الحسابات

Engels, Anti-Dühring, p. 336 (٧)

Engels, Anti-Dühring, p. 336 (٨)

Kolossovski, Théorie de la Régionalisation Economique (٩)

الفنية - الاقتصادية اللازمة والمبررة لمكان الاختيار ، حيث تدرس ظروف النقل ومصادر الطاقة والمواد الأولية والماء الخ . . ، وكذلك طاقة المؤسسة وبرنامج انتاجها ولائحة منتجاتها الرئيسية ، وحاجتها التقريبية الى المواد الأولية والمحروقات والطاقة الكهربائية وأيضا كلفة البناء ومراحلها الخ . . . فالحسابات والمبررات الفنية الاقتصادية تؤدي إذن الى التوزيع الجغرافي العقلاني الأكيد للمؤسسات وإلى بنائها بأقل ما يكون من النفقات ، وبالتالي تؤدي ، الى حد كبير ، الى ربحيتها المستقبلية .

ثالثاً : التوزيع العقلاني للعمل الاجتماعي بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية

إن التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين البلدان والمناطق والمدن والمقاطعات هو في أساس التنظيم الإقليمي للاسكان والاقتصاد . فالتقسيم الإقليمي للعمل هو إحدى أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل . وقد عالج مؤسس الماركسية - ماركس وأنجلز - في مؤلفهما « الأيديولوجيا الألمانية » مسألة ظهور وتطور تقسيم العمل وأعارها اهتماماً خاصاً . فقد ورد لديهما بهذا الشأن ما يلي : « بالإمكان معرفة مستوى التطور الذي بلغته قوى الانتاج في دولة ما ، وبالشكل الأوضح ما يكون ، من مستوى التطور الذي بلغه تقسيم العمل فيها . فكل قوة انتاج جديدة ينتج عنها تحسين جديد في تقسيم العمل » (١٠) .

وبالتالي فتقسيم العمل عملية تاريخية اقتصادية اجتماعية . وهو مرتبط ، وبشكل حميم ، بهذا الشكل أو ذاك من الملكية . كما أنه غير منفصل عن تشكل العلاقات الاجتماعية فيما بين الناس في الانتاج . وقد ورد هذا المعنى لدى ماركس وأنجلز بالعبارات التالية المأخوذة من « الأيديولوجيا الألمانية » : « إن مختلف مستويات التطور لتقسيم العمل تمثل مختلف أشكال الملكية . بتعبير آخر كل مستوى تطور جديد في تقسيم العمل يحدد العلاقات بين الأفراد بالنسبة للمواد والأدوات ومنتوج العمل » (١١) .

وقد استخلص ماركس وأنجلز الأشكال الرئيسية للملكية وأشارا ، بالنسبة لكل منها ، الى خصائص تقسيم العمل ، والتي منها التقسيم الإقليمي للعمل بالطبع . واستعرضا ذلك في الأنظمة أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الخمسة التي عرفتها البشرية ( المشاعة البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية ) . وهذا يشكل استطراداً واسعاً لن ندخل فيه هنا ونزد من يرغب به لكبير أهميته الى الهامش رقم (٣٥) .

Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p. 46 (١٠)

Marx et Engels, L'Ideologie Allemande, p. 47 (١١)



الواقع أن فكرة مراحل الانتاج وتواليها في الزمان وتوزعها في المكان ، والتي أشرنا إليها آنفاً ، في العرض التاريخي لتطور توزع الانتاج في النظام الاشتراكي ، كذلك انقاص المسافة والوقت بين مراحل الانتاج ، أصبحت بالنسبة للتوزع الأقليمي للانتاج في المجتمع الاشتراكي ، إحدى أهم أفكار الجغرافيا الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي . كما ينبغي الإشارة بالمناسبة الى أن لينين كان قد قدمها في مؤلفه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » على مستوى الانتاج الضخم في ظل الرأسمالية الاحتكارية . وكمثل تفصيلي لما ذكرنا يراجع الهامش رقم (٣٦) .

لقد أشار ماركس إلى أن « التوزع الاقليمي للعمل يقصر بعض حقول الانتاج على بعض مقاطعات البلاد . . . »<sup>(١٢)</sup> . وهذا يشكل شرطاً للتوزع الفعال للانتاج . فمستوى تطور قوى الانتاج يتوقف كثيراً على قسمة العمل في البلاد . والتخصص المتطور في العمل الاجتماعي يجسّد بالعلاقات المتعددة فيما بين المنتجين .

والتقسيم العقلاني للعمل الاجتماعي في المكان ذو أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتي الحائز على مساحة كبيرة ويد عاملة مهمة وخيرات طبيعية ضخمة ، وحيث التنوع الكبير في الظروف الطبيعية والاقتصادية ، فيما بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية . فالاستعمال المخطط لكل هذه المصادر وعلى أساس التوزيع العقلاني للعمل الاجتماعي ، بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية وفي إطار هذه الوحدات ، له أهمية كبيرة لبناء القواعد المادية التكنيكية للشيوعية في الاتحاد السوفيتي .

كما أن تقسيم العمل الاجتماعي بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية يستوجب أقصى التطور للتخصص الاقتصادي العقلاني . فتخصص المناطق الاقتصادية بتبادل السلع المنتجة فيما بينها يعكس العلاقات الاجتماعية للتعاون الشيوعي والمساعدة الأخوية المتبادلة .

والعلاقات الاقتصادية بين الجمهوريات والمناطق الاقتصادية للبلاد تعكس الخصائص الاقتصادية والوطنية والطبيعية والتاريخية وتفرض ، في الوقت نفسه ، ضرورات التطور السريع للاقتصاد الوطني .

كما لا بد من الإشارة إلى أن التخصص الاقتصادي يجري وفق الخطة الاقتصادية ، إنما في إطار المناطق الاقتصادية . هذه المناطق التي لا غنى عنها للتخطيط على المدى الطويل ووضع المخططات العامة لتطور وتوزع قوى الانتاج والتوصيات بالنسبة للاستعمال الأفضل للخيرات الطبيعية والقوى العاملة في كل منطقة

K. Marx, le Capital , Editions Sociales, Paris, Livre Premier, t. 2, p. 43 (١٢)

اقتصادية . وكذلك العلاقات الاقتصادية فيما بين المناطق والتنظيم الجغرافي الأفضل للاقتصاد الوطني .

وعند التخطيط لتطور اقتصاد كل منطقة اقتصادية على حدة ، يعار اهتمام خاص لتطور حقول الإقتصاد الوطني المؤدية الى تخصصها على مستوى الدولة ، والتي على أساسها يتأمن الاستعمال الأكمل والأكثر ما يكون عقلانية للخيرات الطبيعية والقوى العاملة والخصائص الاقتصادية لكل منطقة . والتخصص من هذا المنطلق يسمح للانتاج بالتغطية الكاملة لحاجات المنطقة المعنية وكذلك ، وببحسوة كبيرة ، طلب المناطق الاقتصادية الأخرى في البلاد .

إذن فالتخطيط على المدى الطويل يضع أمام الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية مهمات يؤدي تنفيذها الى تعميق تخصصها ، على المستوى الاتحادي ، وفي إطار التقسيم الجغرافي للعمل الاجتماعي . وبقدر ما يكون مستوى الحقول الرئيسية مرتفعاً في المناطق الاقتصادية بقدر ما يكون العمل الاجتماعي المبذول أقل في وحدة الانتاج ، لأن تطور هذه الحقول يستند الى الاستعمال العقلاني للظروف الاقتصادية والجغرافية المناسبة .

فتطور الحقول الرئيسية للصناعة ، في الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، وذات الأهمية الاتحادية والمستفيدة من كل الظروف المحلية المساعدة ، والأخذ على هذا الأساس بالعلاقات الاقتصادية العقلانية فيما بين مختلف أقسام البلاد ، يؤدي ، بشكل ملموس ، إلى زيادة انتاجية العمل الاجتماعي وانتشار الانتاج الضخم ، لسع هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني .

رابعاً : التطور المتداخل المجمعى لاقتصاد الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية الكبرى

إن مسائل التخصص الاقتصادي للمناطق وثيقة الارتباط بمسائل التطور المتداخل المجمعى لاقتصاديات الجمهوريات الاتحادية والمناطق الاقتصادية الكبرى في البلاد .

ويقصد بالتطور المتداخل المجمعى للاقتصاد التطور المتناغم لكل الفروع ذات الارتباط المتبادل الأهمية الاتحادية والمحدد ، في الوقت نفسه ، لتخصص الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، في قلب نظام القسمة الجغرافية للعمل الاجتماعي .

إنما هذا التطور المتناغم المذكور يفترض أن يكون أيضاً بالتوازي مع تطور الفروع التي تلبى ، بفعالية ، كلا من حاجات الجمهوريات أو المنطقة الاقتصادية المعنية ، وبشكل رئيسي حاجات السكان ، وفي الوقت نفسه ، حاجات المؤسسات ، ذات الأهمية الاتحادية : القائمة فيها .

والتطور المتداخل المجمعى للاقتصاد يفترض ، الى جانب التطور للفروع السائدة ذات الأهمية الاتحادية ، في الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، يفترض انشاء قواعد محلية للوقود والطاقة والمواد الأولية ، والتطور على أساس الاستعمال الكامل لمصادرها الذاتية من المنتجات الميكانيكية والكيمائية وصناعة مواد البناء والصناعات الخفيفة وكذلك الغذائية وأيضاً الزراعة . وذو أهمية خاصة هنا ، إنطلاقاً من القواعد المحلية المذكورة ، تأمين حاجات المراكز الصناعية الكبرى للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والصعبة النقل .

وبذلك فمع التطور المتداخل المجمعى لاقتصاد الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، فإن الفروع ذات الأهمية الإقليمية تتكامل مع الفروع السائدة فيها وذات الأهمية الاتحادية ، مما يشكل كلاً إقليمياً متطوراً وبشكل متكامل متناغم . وهذا يؤدي الى الاستعمال الأكمل ما يكون والأكثر ما يكون عقلانية لمجموع الخيرات الطبيعية المحلية وكذلك اليد العاملة ، كما يستفاد من تقاليد الانتاج لدى السكان ، في الجمهوريات والمناطق الاقتصادية ، في التنفيذ الجيد للمهمات الاتحادية والتطور السريع لاقتصاد هذه الجمهوريات والمناطق .

والتطور المتداخل المجمعى للاقتصاد لا يمكن إلا في ظروف الاشتراكية ، حيث التطور والتوزيع المخطط لقوى الانتاج . ويحضر الى الذهن هنا خطة « غوريلو »<sup>(١٣)</sup> . التي جسدت ما ذكرنا لأول مرة في التاريخ ، والتي أتينا على ذكرها سابقاً .

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن التطور المتناغم لاقتصاديات المناطق لا يؤدي ، في ظل الاشتراكية ، الى الانعزال والانغلاق الاقتصادي (Autarcie Economique) . إنما العكس تماماً ، فهو يشجع التخصص العقلاني لهذه المناطق ، في إطار نظام التوزيع الجغرافي الاشتراكي للعمل وتزايد العلاقات الاقتصادية المتينة فيما بين هذه المناطق .

وقد ورد بهذا الصدد في مقررات المؤتمر الحادي والعشرين الاستثنائي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي : « ينبغي ، في الوقت نفسه ، المحاربة الحاسمة لفكرة الانعزال والانكفاء ، التي ترى في الاقتصاد المتداخل المجمعى اقتصاداً يكتفي بهمد ذاته »<sup>(١٤)</sup> .

(١٣) انظر الهامش رقم (١٢) .

(١٤) Décisions du XXIe Congrès Extraordinaire du Parti Communiste de l'Union Soviétique, Fidi- tions en langues étrangères, Moscou, 1959, p. 112

خامساً : تساوي مستويات التطور الاقتصادي لتأمين الازدهار الكبير لاقتصاد كل جمهوريات ومناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هذا القانون مستمد من طبيعة المجتمع الاشتراكي بحد ذاته ، والمعبر عنها بالقوانين الاقتصادية للاشتراكية .

وبالفعل فقد قضت ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى على الاضطهاد القومي وأحلت المساواة التامة في الحقوق لكل شعوب البلاد . وبفعل المساعدة الاشتراكية لشعوب بلاد السوفييت ، وبشكل خاص مساعدة الشعب الروسي الأخوية ، فقد تمكنت القوميات المتخلفة سابقاً من الحصول على نتائج باهرة في الميدان الاقتصادي والثقافي . لذا بالإمكان القول أن الأخذ الدؤوب بالسياسة الوطنية اللينينية أدى الى القضاء على عدم المساواة الاقتصادية والثقافية بين شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وللوصول الى ما ذكرنا ، بمعنى الخلاص من التخلف الاقتصادي والثقافي لشعوب المناطق الوطنية بأسرع ما يكون ، دفع بوتائر التطور الصناعي في الجمهوريات الوطنية المختلفة . ففيها بين سنة ١٩١٣ وسنة ١٩٦٧ ازداد الانتاج الصناعي الاجمالي للاتحاد السوفيتي ، في حدوده الحالية ، ٧٣ مرة ، في حين أن هذا الازدياد كان بالنسبة لكازخستان ١١٤ مرة ولكرغيزيا ١٣٨ مرة ولأرمينيا ١٣٦ مرة ولمولدافيا ١١٠ مرات .

وهذا التطور الصناعي السريع في المناطق الوطنية للاتحاد السوفيتي كان له مغزى سياسي كبير ، إذ مكن من تشكيل الملاكات الوطنية من العمال والفنيين والمهندسين ، الأمر الذي يساعد في نهاية المطاف على التقارب فيما بين مختلف القوميات ، من جراء تساويها الاقتصادي والثقافي ، ويؤدي بالتالي الى تجسيد وحدتها الكاملة في الوطن السوفيتي ، الذي يشكل العطاء الحضاري الجديد ، الذي حل مشكلة القوميات .

وهذه السياسة الوطنية اللينينية يعمل بها وبشكل دؤوب . وبالفعل فخلال المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وضعت المهام التالية في حقل السياسة الوطنية .

أ - الاستمرار بتطوير فروع الاقتصاد والثقافة لكل القوميات في الاتحاد السوفيتي ، على أساس المساعدة المتبادلة والتعاون الأخوي المتزايد باستمرار .

ب - وفي الحقل الاقتصادي ، الاستمرار بتطوير اقتصاديات الجمهوريات المختلفة في كل الاتجاهات ، بحيث يتأمن التوزيع العقلاني للانتاج والاستثمار المنهجي للخيرات الطبيعية والتحسين لقسمة العمل الاشتراكية فيما بين الجمهوريات ، عبر

توحيد وتناغم جهودها في العمل ، على أساس الجمع بين مصالح الدولة السوفيتية ومصالح كل من الجمهوريات السوفيتية . . . » (١٥) .

فمساواة المستويات الاقتصادية للجمهوريات والمناطق من أهم العوامل المساعدة على تسريع وتأثر النمو الاقتصادي للبلاد بمجملها . إنما لا بد من الاستدراك هنا والقول ان التساوي في المستويات الاقتصادية لجمهوريات ومناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لا يمكن أن يلغي الفوارق المتأتية عن الخصائص الطبيعية والاقتصادية والوطنية وغيرها فيما بين هذه الجمهوريات .

سادساً : توزيع الانتاج ، الذي يأخذ بعين الاعتبار التطور الواسع للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الاشتراكية والتوزيع العقلاني لقسمة العمل الدولية الاشتراكية ، في إطار النظام الاقتصادي العالمي للاشتراكية .

الاتحاد السوفيتي عضو في مجموعة البلدان الاشتراكية وحصن منيع لمعسكر الاشتراكية الكبير .

والتعاون الاقتصادي بين بلدان المعسكر الاشتراكي يساعد على تطور الاتجاه الموضوعي لاقامة اقتصاد شيوعي عالمي في المستقبل يدار وفق خطة واحدة وحيدة من قبل البروليتاريا المنتصرة . ومنذ سنة ١٩٢٠ تحدث لينين عن هذا الاتجاه قائلاً : « لبناء اقتصاد عالمي وحيد يعتبر كلاً متكاملًا ويدار وفق خطة جماعية من-قبل بروليتاريا كل الأمم . وقد تجلّى هذا الاتجاه بوضوح في النظام الرأسمالي ، وهو مدعو بكل تأكيد الى التطور والانتصار في النظام الاشتراكي » (١٦) .

فالمعسكر الاشتراكي يمتد اليوم على مساحة كبيرة ذات خيرات طبيعية غنية ويحوي مصادر طاقة بشرية هائلة ولديه طاقة صناعية ضخمة . فقبل الحرب العالمية الثانية شكلت بلدان النظام الاشتراكي ١٧٪ من مساحة الأرض وحوالي ٩٪ من سكان العالم ولم تكن حصتها في الانتاج الصناعي العالمي تتجاوز ١٠٪ ، أما في سنة ١٩٦٧ فأصبحت على التوالي ٢٦٪ و ٣٥٪ و ٣٨٪ .

وفي سنة ١٩٦٦ بلغ الانتاج الصناعي للبلدان الاشتراكية ثلثي الانتاج الصناعي للبلدان الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً .

Programme du Parti Communiste de l'Union Soviétique, Editions en langues étrangères, Mos- (١٥) cou 1961, p. 126

( فيها بعد . . . Programme du Parti Communiste de l'Union Soviétique, p. . . )

V. Lenine. Œuvres, t. 31. p. 148 (١٦)

وقد برهن تطور النظام الاشتراكي العالمي على أفضليات ، غير قابلة للجدل ، للاشتراكية بالمقارنة مع الرأسمالية .

فالنظام الاشتراكي العالمي يشكل مجموعة اجتماعية واقتصادية وسياسية لشعوب حرة وسيدة نسبياً لمصائرها ، آخذة بطريق الاشتراكية والشيوعية ، موحدة فيما بينها بوحدة المصالح والأهداف والعلاقات غير القابلة للانفصام للتأزر الاشتراكي الأممي والقائم على المبادئ العظيمة للماركسية اللينينية . فالعلاقات المتبادلة فيما بين البلدان الاشتراكية ، والمعبرة عن مبادئ الأهمية البروليتارية ، ليست بقائمة على الاستغلال وعدم المساواة ، كما هي العلاقات المتبادلة بين الدول في العالم الرأسمالي ، إنما على المساواة في الحقوق الكاملة والتعاون الأخوي .

فكل بلد عضو في هذا النظام له مصلحة حيوية في التقدم السريع لاقتصاد مجموع النظام الاشتراكي العالمي ، لأن النجاحات في البناء الاقتصادي والثقافي لكل دولة هي الضمان للقوة المتزايدة لمجموع الاقتصاد الاشتراكي العالمي ، وتنفيذ المهام الرامية الى تخطي النظام الرأسمالي ، فيما يعود للحجم المطلق للانتاج الصناعي والزراعي ، وذلك في المستقبل القريب .

وقد أشار برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي الى ذلك ، حيث يقول « التعاون بين الدول الاشتراكية يسمح لكل منها أن يستعمل بأفضل ما يكون وبشكل عميق مصادره الخاصة وأن يطور قوى الانتاج لديه . فخلال التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنيكي للبلدان الاشتراكية ، والتناغم فيما بين مخططاتها الاقتصادية ، وتخصص أو تعاون الصناعة ينشأ نوع جديد من قسمة العمل الدولية » (١٧) .

فمجلس التعاضد الاقتصادي ، المؤسس سنة ١٩٤٩ ، ينظم التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية ، أخذاً بعين الاعتبار ، المهمات العامة للتطور الاقتصادي للنظام الاشتراكي العالمي بمجموعه ، وفي الوقت نفسه مصالح تطور اقتصاد كل بلد اشتراكي . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ومعظم البلدان الاشتراكية الأوروبية وجمهورية منغوليا الشعبية هي الأعضاء المتساوية في الحقوق في مجلس التعاون الاقتصادي .

وغيره مجلس التعاضد الاقتصادي هو تطوير وتحسين قسمة العمل الدولية الاشتراكية . وقد نفذت بلدان مجلس التعاضد بالتعاون فيما بينها بناء العديد من المؤسسات الهامة في الصناعة والنقل ، كما طورت قواعد للمحروقات والطاقة والمواد الأولية للصناعة ، وهي تتعاون في بناء المكائن ونتاج الفولاذ والصناعة الكيماوية الخ

. . ومثل ضخم على ذلك هو « أنبوب الصداقة » لنقل النفط .

هذا الى جانب الوصل المتداخل لأنظمة الطاقة الوطنية للبلدان الأوروبية أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي وإنشاء معهد « الأ نموذجية » (Standardisation) والبنك الدولي للتعاون الاقتصادي والمعهد المشترك للأبحاث الذرية وغيرها من المشاريع والمؤسسات .

كما تتطور بين بلدان النظام الاشتراكي أشكال جديدة للتعاون والمساعدة الاقتصادية : كتناغم المخططات الاقتصادية والتجارة الخارجية على أساس إتفاقيات طويلة الأمد ، والمنح المتبادلة للقروض ، وكذلك المساعدة الفنية والتعاون المالي والتكنيكي ، وأيضاً التعاون لبناء وحدات اقتصادية كبيرة ، واستثمار المصادر الطبيعية الخ . . . هذا وتناغم المخططات الاقتصادية يكون على المستوى الثنائي وحتى المتعدد الأطراف .

وبالنتيجة فقسمة العمل الدولية الاشتراكية تؤدي الى تسريع وتائر الانتاج الاشتراكي وتخفيض سعر الكلفة وتحسين مستوى معيشة الشغيلة في البلدان الاشتراكية ، وفي الوقت نفسه القضاء على التفاوت في المستويات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية .

وبالتالي فقسمة العمل الدولية الاشتراكية إحدى وسائل التعبير الملموس للقوانين الاقتصادية للاشتراكية . وهي تأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار قسمة العمل الدولية . وهذا شيء طبيعي ، على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية العالمية هي التعبير عن قسمة العمل الدولية ، التي تشكلت تاريخياً . ومؤخراً تزايدت العلاقات بين بلدان المعسكر الاشتراكي وبلدان العالم الرأسمالي وكذلك الثالث ، وهي تقوم على أساس المساواة الكاملة في الحقوق بين الأطراف والمنفعة المتبادلة . وهذا من صفات قسمة العمل الدولية الاشتراكية ، عكس ما هي عليه قسمة العمل الدولية الرأسمالية .

وقد ورد في مقررات مؤتمر ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية في سنة ١٩٦٠ ما يلي : « بعكس قوانين النظام الرأسمالي ، المتصفة بالتناقضات العدائية بين الطبقات والأمم والدول ، والتي تؤدي الى الاحلاف المسلحة ، فإن النظام الاشتراكي لا يحوي أي قاعدة موضوعية لقيام تناقضات أو خلافات بين الشعوب والدول المشككة له . إن تطور النظام الاشتراكي يتجه نحو التلاحم المتزايد بين الدول والأمم وكذلك تزايد التعاون فيما بينها ، على مختلف الأصعدة . فالاشتراكية تجمع وبشكل عضوي بين الازدهار الاقتصادي والثقافي والسياسي لكل أمة وتقوية التقدم لمجموع النظام الاشتراكي العالمي ، مع نزاييد وتلاحم الأمم . فمصالح النظام الاشتراكي بمجمله

تلتقي بمصالح الأمم ولا تتناقض معها» (١٨) .

وللتجسيد الملموس المكاني الجغرافي لهذه القوانين الستة يراجع الهامش رقم (٣٧) .

## الصراع بين الجغرافيا الاقتصادية الماركسية - اللينينية والجغرافيا الاقتصادية البورجوازية

تساعد الجغرافية الاقتصادية الماركسية - اللينينية على كشف التناقضات الموروثة وعلى كشف جوهر النظام الرأسمالي الاستثماري وكذلك السياسة الامبريالية للطبقات الحاكمة في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وبذلك تصبح الجغرافية الاقتصادية أحد أهم المساهمين في الصراع الأيديولوجي فيما بين الاشتراكية والرأسمالية . وفي البلدان الرأسمالية تقف الجغرافية الاقتصادية الرسمية على حراسة مصالح الطبقات الحاكمة ، قائمة بمهمة الدفاع عن النظام الرأسمالي . والجغرافية الاقتصادية البورجوازية ذات الصفة الدفاعية ليس لها من قاعدة نظرية موحدة . فهي تقيم مفاهيمها على مختلف النظريات والأكثر ما يكون انتشاراً منها هو الاقتصاد السياسي المبتدل (١٩) ، والمثالية الفلسفية والجيوبوليتيكا (٢٠) ، والوسط الجغرافي (٢١) ، والحتمية الجغرافية (٢٢) ، والإمكانية الجغرافية (٢٣) ومدرسة المساحات الكبيرة والملتوسية والعنصرية . والجغرافية الاقتصادية الماركسية - اللينينية في صراعها مع الجغرافية البورجوازية تكشف عدم علمية هذه الاتجاهات التي ذكرنا ، إنما مع الاشارة الى الدور الإيجابي الذي لعبه البعض منها فترة من الزمن فيما مضى وكما رأينا في نفس الفصل الأول .

فالحتمية الجغرافية وغيرها من النظريات المماثلة تتجاهل الدور الحاسم لطريقة الانتاج في تطور وتوزع الاقتصاد الوطني وتحول حقيقة القوانين الاقتصادية لقسمة العمل في البلاد وتوزع قوى الانتاج الى مخططات غير معقولة وبعيدة عن الواقع الحقيقي ، وذلك من أجل تبرير الاعتداءات الامبريالية واستثمار البلدان والأقاليم المختلفة . لذلك ففضح هذا الأمر والبرهنة على عدم علمية طرق البحث للجغرافية الاقتصادية البورجوازية يعتبر إحدى أولى مهمات الجغرافية الاقتصادية في السدس

---

(١٨) Textes-Programmes de la lutte pour la Paix, la Démocratie et le Socialisme, Editions en Langues Etrangères, Moscou 1963, p. 56

(١٩) انظر الهامش رقم (١١) العائد للفصل الثاني من القسم الأول .

(٢٠) انظر الفصل العاشر من القسم الثاني .

(٢١) انظر الفصل الأول من القسم الأول .

(٢٢) انظر الفصل الأول من القسم الأول .

(٢٣) انظر الفصل الأول من القسم الأول .



الاشتراكية وكذلك ممثلي الجغرافية الاقتصادية التقدمية في البلدان الرأسمالية . هذا وأحد أهم عقد الصراع مع مظاهر الجغرافية الاقتصادية البورجوازية هو فضح مفهوم الجغرافية الموحدة ، حامل آثار الحتمية الجغرافية ، ومفاهيم الميتافيزيقية الكورسية ، والذي يرفض في جوهره الجغرافية الاقتصادية كعلم قائم على بحث قوانين التطور الاقتصادي - الاجتماعي .

والهروب من تحليل تناقضات الرأسمالية وجوهرها الاستثماري ومسائل أزمتها العامة ، كل هذا يعبر عنه في غالبية الأحيان في الجغرافية الاقتصادية البورجوازية بواسطة تحديد مجال البحث ، وذلك بمجرد وصف أحداث الجغرافية الاقتصادية بالوقائع العادية من دون تحليل القوانين الاقتصادية المحددة لهذه الأحداث . والوسيلة المفضلة للجغرافية الاقتصادية البورجوازية لذلك تقوم على دفع التفاصيل للخط الأمامي للوحة مع غياب تحليل أهم مسائل الجغرافية الاقتصادية لأهم البلدان الرأسمالية .

ومن الضروري الإشارة إلى أنّ أعمال بعض الجغرافيين البورجوازيين تحوي معطيات ومواد واقعية وغنية وبعض الاستنتاجات الفردية . وتبرز هنا بشكل خاص أعمال الجغرافيين الفرنسيين التطبيقية أمثال دمنجون ، بوي وبرنار وغيرهم من الذين أصدروا ما بين العشرينات والأربعينات من القرن العشرين مجموعة « الجغرافية العالمية » ، التي حوت مادة غزيرة للجغرافية الطبيعية والاقتصادية . هذا وقد أدى انتشار وجهة النظر الماركسية للوجود الى ظهور تيار جديد في الجغرافية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية ، يعير اهتماماً أكبر دراسة قانونية توزيع الانتاج وتحليلاً أعمق لاقتصاد بعض البلدان والأقاليم كأعمال ب . جورج وج . درشا وغيرهما . فالجغرافية الاقتصادية الماركسية وكذلك الجغرافية الاقتصادية القريبة من المفهوم الماركسي ، كلاهما يتطور في البلدان الرأسمالية ، إنما في ظروف صعبة .

